

" أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجمهورية العربية المصرية "

The Importance of Financial Technology in Enhancing Financial Inclusion in the Arab Republic of Egypt .

د. حديدي عابد¹، د. وسعي رابح²

¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، abed.hadidi@univ-tiaret.dz

² جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، rabah.ouessai@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام : 2026/04/26 تاريخ القبول: 2026/06/04 تاريخ النشر: 2026/07/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاستناد إلى التقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي المصري وعدد من المؤسسات المالية المحلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في مصر شهدت تطوراً ملحوظاً من خلال تبني أدوات وأساليب التكنولوجيا المالية، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع استفادة مختلف فئات المجتمع من الخدمات والمنتجات المالية. ومع ذلك، لا يزال هذا التوجه في مراحله الأولى، في إطار الاستراتيجية التي تتبناها الدولة خلال هذه الفترة.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية ، الشمول المالي ، النظام المالي .

تصنيفات JEL : ، ، ...

Abstract:

This study aims to examine the impact of financial technology on financial inclusion in the Arab Republic of Egypt. To analyze this relationship, the descriptive approach was adopted, relying on economic reports issued by the Central Bank of Egypt as well as other Egyptian financial institutions.

The study concludes that Egypt's monetary policy has made significant progress through the adoption of financial technology tools and methods, which have contributed to enhancing financial stability and expanding access to financial products and services for all segments of society. However, this progress is still in its early stages, in line with the national strategy currently being implemented during this period.

Keywords: Financial technology, Financial inclusion, Financial system.

JEL Classification Codes: ..., ..., ...

1. مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولًا كبيرًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أسهم في ظهور مفاهيم جديدة في القطاع المالي، من أبرزها التكنولوجيا المالية (**FinTech**)، التي أصبحت من أهم العوامل الدافعة لتطور الأنظمة المالية عالميًا. وقد أحدثت هذه التكنولوجيا تغييرات جوهرية في أساليب تقديم الخدمات المالية، من خلال تبني حلول رقمية مبتكرة تتسم بالسرعة والمرونة وانخفاض التكلفة مقارنة بالطرق التقليدية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، والتمويل الجماعي، والخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة.

كما أسهمت التكنولوجيا المالية (**FinTech**) بدور أساسي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما لصالح الفئات التي تعاني من ضعف أو انعدام الاندماج في النظام المالي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تعزيز الشمول المالي ودعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد الشمول المالي من الأهداف الجوهرية التي توليها المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أهمية كبيرة، نظرًا لدوره في الحد من الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي.

ورغم التقدم الملحوظ في مجال الخدمات المالية الرقمية، لا تزال فجوة الشمول المالي قائمة، حيث تفيد التقارير الدولية بأن عددًا كبيرًا من البالغين حول العالم ما زال خارج المنظومة المالية الرسمية، وذلك نتيجة عدة عوامل، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وانخفاض مستوى الثقافة المالية، وتراجع الثقة في المؤسسات المالية.

وفي هذا الإطار، تُعد المنطقة العربية من بين المناطق التي تواجه تحديات واضحة في تحقيق الشمول المالي، إذ لا تزال معدلات استخدام الخدمات المالية الرقمية فيها دون المستويات العالمية. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب، منها محدودية انتشار الخدمات المصرفية، واتساع الفجوة الرقمية، وضعف الابتكار المالي، بالإضافة إلى الأطر التنظيمية التي لا تزال قيد التطوير في بعض الدول.

وبالنظر إلى الترابط الوثيق بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، بادرت العديد من الدول إلى اعتماد استراتيجيات وطنية تهدف إلى تطوير قطاع التكنولوجيا المالية، من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة، وتحديث الأطر التشريعية، وتشجيع الابتكار. كما تسعى هذه المبادرات إلى تحقيق توازن بين دعم الابتكار وضمان الاستقرار المالي، بما يتيح الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية مع الحد من المخاطر المرتبطة بها. وبذلك، أصبحت التكنولوجيا المالية أداة محورية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، خاصة في الدول النامية، مما يستدعي تعزيز التكامل بين التقدم التكنولوجي والسياسات المالية لرفع مستويات الشمول المالي.

1.1. إشكالية الدراسة:

"ما هو دور و أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجمهورية العربية المصرية ؟
الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية وما أهم أدواتها وتطبيقاتها في القطاع المالي؟
- ما واقع الشمول المالي في مصر خلال السنوات الأخيرة؟ و ما مدى انتشار واستخدام خدمات التكنولوجيا المالية في مصر؟
- كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في مصر؟
- ما أثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الشمول المالي (مثل عدد الحسابات البنكية، الدفع الإلكتروني، التمويل الرقمي)؟

2.1. الفرضيات:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار التكنولوجيا المالية وتحسن الوصول إلى الخدمات المالية في مصر.
- يساهم استخدام خدمات التكنولوجيا المالية في زيادة عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية.

- تؤدي وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات المالية الرقمية إلى تعزيز مؤشرات الشمول المالي في مصر.
- يساهم تطور التكنولوجيا المالية في تقليل الفجوة المالية بين مختلف فئات المجتمع.
- تواجه التكنولوجيا المالية في مصر مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها في تعزيز الشمول المالي.

3.1. الأهداف الدراسة:

- معرفة كل من التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في مصر.
- معرفة أثر محددات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في مصر.

4.1. الدراسات السابقة:

دراسة سالم بومدين وسمية بن عودة (2024) بعنوان "دور الرقمنة في دعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الفرص والتحديات"، أظهرت أن اعتماد التطبيقات البنكية حسن من نوعية الخدمات، لكنها سلطت الضوء على ضعف التكوين والبيئة التشريعية.

دراسة فاطمة المهداوي (2024) تناولت "واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية المغاربية، من خلال دراسة مقارنة بين المغرب، تونس والجزائر". استخدمت المنهج التحليلي المقارن، وخلصت إلى أن المغرب وتونس قطعتا أشواطاً معتبرة في رقمنة الخدمات المصرفية، بعكس الجزائر التي ما تزال متأخرة نسبياً. أوصت الدراسة بتسريع وتيرة الإصلاحات القانونية وتوفير الحوافز لتشجيع الابتكار في هذا المجال.

دراسة إسماعيل داوود (2024) بعنوان "أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في FinTech الإسلامية: بين الكفاءة والمخاطر". هدفت إلى تقييم مدى فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية الإسلامية. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والتجارب الرائدة. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يرفع كفاءة العمليات المالية ويسرع من اتخاذ القرار، لكنه يطرح إشكاليات تتعلق بالامتثال للشريعة وغياب الكفاءات التقنية الشرعية.

2. الشمول المالي :

1.2. نشأة الشمول المالي:

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة أعدّها كل من (Leyshon and Thrift) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تناولوا تأثير إغلاق أحد فروع البنوك على قدرة السكان المحليين في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي، تزايدت الدراسات التي ركزت على التحديات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الحصول على هذه الخدمات (نزبهة، بايس الأميرة، 2023، صفحة 21)

استخدم مصطلح الشمول المالي في عام 1999 لوصف العوامل التي تحدد مدى وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة. وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ازداد الاهتمام الدولي بهذا المفهوم، حيث أصبح يُنظر إليه كركيزة أساسية لمكافحة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وقد اعتمدت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية ضمن أجندتها للتنمية الاقتصادية والمالية. وفي عام 2013، أطلق البنك الدولي برنامجًا عالميًا يهدف إلى توسيع نطاق الاستفادة من الابتكار، من خلال تعميم الخدمات المالية، مع التركيز بشكل خاص على تطوير أنظمة الدفع وحلول مدفوعات التجزئة المبتكرة (صباغ، 2020، صفحة 515).

2.2. تعريف الشمول المالي :

تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم الشمول المالي، حيث قدمت عدة جهات مختصة تفسيرات مختلفة له، من أبرزها ما يلي:

عرّفت مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي هذا المفهوم بأنه مجموعة الإجراءات التي تعتمد عليها الجهات الرقابية بهدف تعزيز وصول جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وذات الدخل المحدود، إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلائم احتياجاتهم، على أن تُقدّم هذه الخدمات بطريقة عادلة وشفافة وبتكاليف مناسبة" (كمال، قبيلي، 2023، صفحة 107).

من جانبه، عرّف البنك الدولي الشمول المالي بأنه إتاحة وصول الأفراد والمؤسسات إلى خدمات ومنتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة، تلبي احتياجاتهم المختلفة مثل المعاملات المالية، ووسائل الدفع، ومنتجات الادخار، والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وخدمات التأمين، مع تقديمها بشكل مسؤول ومستدام" (عزیز، بوطالب، 2023، صفحة 793).

3.2. أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور و هي كما يلي:

الشمول المالي يعز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي: وهذا راجع لوجود علاقة طردية و وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي ،حيث أنه من الصعب تحقيق استقرار المالي و نمو اقتصادي بينما لا تال نسبة كبيرة من المجتمع و المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام المالي .

الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية:

حيث تعمل المؤسسات على تنويع منتجاتها و الاهتمام بجودتها بغية ضم و جذب أكبر عدد من العملاء و المعاملات و تقنين بعض القنوات غير الرسمية.

الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

هذا من خلال تعميم و نشر الخدمات المالية ، التي بدورها تساهم في تحسين مستوى المعيشة و تمكين المرأة ، وتمويل المشروعات الصغيرة ، وتوفير فرص عمل ، والحد من الفقر وعدم المساواة.

أتمتة النظام المالي:

يساهم التوسع في استخدام الأتمتة وانتشار الخدمات المالية الرقمية في استقطاب عدد أكبر من المستخدمين، وذلك بفضل تحسين القدرة على تتبع حركة الأموال ومراقبتها، مما يحد من الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تعزز الأتمتة من حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وترفع مستوى وعي الأفراد بالأنظمة الضريبية والتأمينية، إضافة إلى تشجيعهم على الادخار واستثمار أموالهم (صبيرة، 2023).

4.2. سياسات الشمول المالي:

أجرت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني دراسة شملت 35 حالة وسياسة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في عشر دول نامية، حيث خلصت إلى تحديد ست سياسات رئيسية فعّالة في هذا المجال. وتتمثل أربع من هذه السياسات في تحسين وصول الفئات محدودة الدخل إلى الخدمات المالية عبر وسائل مختلفة، مثل الوكالة البنكية، وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وتنويع مقدمي الخدمات المالية، إضافة إلى إصلاح القطاع المصرفي. أما السياستان المتبقيتان فتركزان على حماية المستهلك وتعزيز أنظمة الهوية المالية، لما لهما من دور محوري في دعم الشمول المالي. وفيما يلي عرض لأبرز سياسات الشمول المالي:

الوكيل البنكي : Agent Banking أثبتت سياسات اعتماد البنوك على نقاط بيع غير مصرفية كوكلاء لتقديم الخدمات المالية فعالية كبيرة في تعزيز الشمول المالي. وتعتمد هذه السياسات على استغلال شبكات البيع بالتجزئة القائمة، من خلال تحويل مرافق مثل الصيدليات ومكاتب البريد والمتاجر الكبرى إلى وكلاء يقدمون خدمات مصرفية، مما يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول : Mobile Payment أدى الانتشار الواسع للهواتف النقالة إلى خلق فرص جديدة لتقديم الخدمات المالية للفئات ذات الدخل المحدود، حيث ساهم في خفض تكاليف المعاملات بشكل ملحوظ، وجعل عمليات التحويل أكثر سرعة وسهولة. كما أسهم في توسيع نقاط الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، وجذب شريحة جديدة من العملاء غير المتعاملين مع البنوك.

تنويع مقدمي الخدمات : Diversification of Providers اعتمد صناع القرار على مجموعة من الأطر التنظيمية والرقابية المتنوعة بهدف توسيع قاعدة مقدمي الخدمات المالية، من خلال منح تراخيص خاصة لمؤسسات التمويل الأصغر، والسماح للمنظمات غير الحكومية بتقديم خدمات التحويلات المالية، إضافة إلى ترخيص مؤسسات مالية غير مصرفية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة الوصول إلى هذه الخدمات.

اصلاح البنوك الحكومية: State Bank Reformes تلعب البنوك المملوكة للدولة دورًا مهمًا في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات محدودة الدخل، نظرًا لامتلاكها حصة كبيرة من الأصول المصرفية في العديد من الدول. وتعد هذه البنوك غالبًا المؤسسات المالية الرئيسية في المناطق الريفية، حيث تركز على تمويل الأنشطة الزراعية ودعم البرامج الاجتماعية. وقد اتجهت بعض الدول إلى إغلاق البنوك الحكومية غير الفعالة لتقليل التكاليف، في حين عملت دول أخرى على إصلاحها من خلال إنشاء هياكل إدارية مستقلة تهدف إلى تقديم خدمات مالية صغيرة بشكل مستدام ومربح.

حماية المستهلك : Consumer Protection يؤدي تفاوت مستوى المعلومات بين البنوك والعملاء فيما يتعلق بالخدمات المالية إلى وضع المستهلكين، خاصة غير الملمين بهذه الخدمات المعقدة، في موقف ضعيف. وقد يترتب على ذلك زيادة عدد العملاء غير الواعين، مما يفتح المجال أمام بعض المؤسسات لاستغلال هذا النقص في المعرفة لتحقيق أرباح على حساب العملاء الذين يعانون من ضعف مالي أو تراكم الديون.

سياسة الهوية المالية Financial Identity Policies : في العديد من الدول، يقتصر منح الائتمان على فئات محددة، مع تقديم تسهيلات للفئات محدودة الدخل من خلال تخفيف متطلبات الإفصاح المالي. غير أن التحدي الأكبر يتمثل في عدم امتلاك بعض الأفراد للوثائق الرسمية اللازمة، مما يعيق قدرتهم على فتح حسابات مصرفية والاستفادة من الخدمات المالية.

3. التكنولوجيا المالية:

1.3 نشأة و تطور التكنولوجيا المالية :

لم تظهر التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة، بل تُعد امتدادًا لتطور الابتكار المالي الذي بدأ منذ منتصف القرن العشرين. فقد انطلقت هذه المسيرة مع ظهور البطاقات الائتمانية في خمسينيات القرن الماضي، ثم تطورت مع انتشار الصيرفة الإلكترونية خلال تسعينياته، مما يؤكد أنها ليست ظاهرة جديدة في المجال المصرفي. ويمكن تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى ثلاث فترات رئيسية:

في المرحلة الأولى (1866-1967)، شهد القطاع المالي تطوراً تدريجياً، تمثل في إنشاء الكابل العابر للمحيط الأطلسي وظهور أجهزة الصراف الآلي.

أما المرحلة الثانية (1967-2008)، فقد تميزت بتقدم كبير في الدول المتقدمة، حيث تطورت الخدمات المصرفية بشكل ملحوظ، بدءاً من المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة وأجهزة الصراف الآلي، وصولاً إلى تقديم الخدمات المالية عبر الإنترنت.

وفي المرحلة الثالثة (منذ 2008 إلى الوقت الحاضر)، برزت التكنولوجيا المالية بشكلها الحديث، مع ظهور الشركات الناشئة التي تقدم خدمات مالية مبتكرة مباشرة للأفراد والمؤسسات.

2.3. تعريف التكنولوجيا المالية:

عرف مجلس الاستقرار المالي (FSB) التكنولوجيا المالية بأنها الابتكارات المالية المعتمدة على التكنولوجيا، والتي تساهم في تطوير نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، ويكون لها تأثير ملموس وفعل على الأسواق المالية (بهية، عمروش، 2023، صفحة 99).

تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية : التكنولوجيا المالية بأنها كل ابتكار أو استخدام للتكنولوجيا في المجال المالي يؤدي إلى ظهور نماذج أعمال أو عمليات أو منتجات جديدة، ويكون لها تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية (صالح، طالم، 2022، صفحة 251).

3.3. خصائص التكنولوجيا المالية:

تتميز التكنولوجيا المالية بعدة خصائص تجعلها أكثر كفاءة مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي، من أبرزها السرعة في إنجاز العمليات وتبسيط الإجراءات، مما يعزز من فعالية الخدمات المقدمة. كما تساهم في تقليل التكاليف من خلال الاعتماد على البنية التحتية الرقمية، خاصة في مجال المدفوعات الإلكترونية التي تعد أقل تكلفة من الوسائل التقليدية.

وتتسم أيضاً بمرونة الاستخدام، حيث يتم تصميم منتجات وخدمات سهلة وبسيطة تتوافق مع احتياجات المستخدمين وظروفهم، مما يساعد على تلبية متطلبات العملاء بشكل أفضل. إضافة إلى ذلك، تساهم في تحسين عمليات التخزين والأرشفة عبر استخدام الأنظمة الإلكترونية، مما يقلل من الأخطاء ويزيد من كفاءة معالجة البيانات.

ومن أهم مميزاتها كذلك قدرتها على تقليص المسافات الجغرافية والاجتماعية، مما يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم الاجتماعي. كما تعمل الشركات الناشئة في هذا المجال على تطوير قدراتها باستمرار من خلال الابتكار وإعادة تصميم منتجاتها بما يتناسب مع احتياجات العملاء، خاصة ذوي الدخل المحدود (علي، 2022، صفحة 50).

4.3. خدمات التكنولوجيا المالية:

تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة متنوعة من الخدمات للمستخدمين، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

خدمات الائتمان : يُعد الائتمان أحد أبرز الابتكارات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، حيث يساهم في توسيع فرص وصول مختلف الفاعلين الاقتصاديين إلى مصادر التمويل. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الائتمان المتاح، أو إلى تحول بعض الأفراد والمؤسسات من الاعتماد على القنوات التقليدية، مثل القروض المصرفية، إلى قنوات بديلة وغير تقليدية كأسواق رأس المال.

خدمات الدفع : تعد من أبرز الأنشطة التي تقدمها التكنولوجيا المالية، حيث تتسم بالمرونة والديناميكية، وتتيح للعملاء استخدام وسائل دفع متنوعة، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية الدولية، إضافة إلى إدارة عمليات الدفع في مجال التجارة الإلكترونية.

الخدمات الموجهة للمصارف و الشركات : توفر التكنولوجيا المالية مجموعة من الحلول المتطورة، خاصة من خلال استخدام تقنية البلوكتشين، التي تساهم في تحسين إدارة المؤسسات، بما يشمل تسجيل المعاملات، ومعالجة البيانات، وإدارة المخاطر، فضلاً عن دعم الجوانب الضريبية.

خدمات تحويل الأموال : تتيح التكنولوجيا المالية تنفيذ عمليات التحويل المالي بسرعة وأمان على المستوى العالمي، كما تقدم حلولاً متقدمة في مجال التأمين وإدارته، إضافة إلى خدمات قائمة على تقنية البلوكتشين، مثل العملات الرقمية المشفرة.

الاستثمار و التمويل : تعمل فينتك على جذب مدخرات الأفراد من خلال تقديم عروض بسيطة توفر منصات للتمويل الجماعي للشركات ،سواء كفروض أو استثمارات رأس مال . كما تقدم استشارات مالية عبر الإنترنت للأفراد " (حنان، بوخاري فاطمة، 2022، صفحة 111)

خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات : تعتمد التكنولوجيا المالية على تحليل كميات هائلة من البيانات لتقديم حلول مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية، مما يساهم في تحسين علاقتها مع العملاء من خلال فهم سلوكياتهم واحتياجاتهم بشكل أدق. كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الأمن السيبراني للمعاملات المالية، من خلال كشف محاولات الاحتيال عبر تقنيات مثل تحديد مواقع الأجهزة الذكية وتشفير البيانات الحساسة.

5.3. تقنيات التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من التقنيات المتميزة في مجال التكنولوجيا المالية ،التي نالت اهتماما واسعا في البيئات الرقمية و التكنولوجية و نذكر من بينها:

الذكاء الاصطناعي : يُقصد به قدرة الأنظمة والآلات على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التفكير، والإبداع، وحل المشكلات، والتفاعل مع البيئة المحيطة. ويعتمد على الحواسيب والخوارزميات لتحليل البيانات ومحاكاة السلوك البشري، حيث يتمكن من التعرف على الأنماط والتكيف معها باستخدام كميات كبيرة من البيانات، إلى جانب توظيف أساليب إحصائية متقدمة للتنبؤ بدقة بمختلف القضايا والمشكلات.

تعلم الآلة : هو عملية تعتمد على تحليل واستخراج الأنماط من كميات كبيرة من البيانات، بطريقة تحاكي أسلوب التعلم لدى الإنسان. ويتم من خلاله بناء نماذج تُستخدم في التحليل التنبؤي، حيث يمكن الاعتماد عليها لفهم البيانات الحالية والتنبؤ بالنتائج أو الحالات المستقبلية.

الأمن السيبراني : عرّفه الاتحاد الدولي للاتصالات بأنه مجموعة متكاملة من الأدوات والسياسات والمفاهيم المرتبطة بالأمن، إلى جانب الضوابط والإرشادات وإدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات، فضلاً عن آليات الحماية والتقنيات المستخدمة، وذلك بهدف تأمين البيئة السيبرانية وحماية أصول المؤسسات والمستخدمين (ابتهال، 2021، صفحة 32).

العملات المشفرة : هي نوع من العملات الرقمية التي تعتمد على تقنيات التشفير، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنت. وتُعد هذه العملات أصولاً رقمية آمنة نسبياً ضد التلاعب، إذ تعتمد على خوارزميات وبروتوكولات متقدمة تمنع تعديل البيانات من قبل أطراف غير مصرح لها أثناء عمليات التداول. كما يتم تنظيم هذه العمليات ضمن وحدات تُعرف بالكتل، والتي ترتبط معاً في نظام متسلسل يُسمى البلوكتشين (خديجة، 2023، صفحة 542).

سلسلة الكتل : (Blockchain): هي نظام معلوماتي مشفّر يقوم على قاعدة بيانات لامركزية، يتيح تنفيذ المعاملات بشكل آمن دون الحاجة إلى وسيط. ويتم توزيع هذا النظام عبر شبكة من الأجهزة، حيث تُسجل وتُحدّث بيانات المعاملات بموافقة جميع الأطراف المعنية، مما يعزز الشفافية ويضمن اللامركزية في إدارة العمليات. وتُستخدم هذه التقنية في مجالات متعددة، مثل المدفوعات والتحويلات المالية، وتسجيل الملكيات العقارية، وإدارة الهويات، وتبادل الأصول والمستندات، إضافة إلى أنظمة التصويت.

العقود الذكية : هي اتفاقيات رقمية تُنفّذ تلقائياً، يتم إعدادها وبرمجتها ضمن شبكة لامركزية، حيث تُحدد شروطها وأحكامها مسبقاً في شكل تعليمات برمجية تُسجّل على سلسلة الكتل. وتنظم هذه العقود العلاقة بين الأطراف، مثل البائع والمشتري، بطريقة تضمن تنفيذ الالتزامات بشكل آلي، مما يقلل من احتمالات الإخلال بالعقد ويجعل تكلفة مخالفته مرتفعة (إيمان، عماروش خديجة، 2022، صفحة 13).

الحوسبة السحابية : تُعد نموذجًا حديثًا لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تتيح للمستخدمين الوصول عبر الإنترنت إلى مجموعة مشتركة من موارد الحوسبة القابلة للتخصيص حسب الحاجة، مع تقليل الجهد المبذول في الإدارة أو التعامل المباشر مع مزودي الخدمة. وتتميز هذه الحوسبة بمرونتها، إذ تمكن المستخدمين من الاستفادة من موارد متنوعة عند الطلب، مما يوفر خدمات فعالة بتكلفة منخفضة، مع تعزيز موثوقية المعاملات وسهولة الاستخدام (مسعودي، 2023، صفحة 425).

إنترنت الأشياء : يُشير إلى ربط مختلف الأجهزة بشبكة الإنترنت، بما يتيح لها إرسال واستقبال وتبادل البيانات فيما بينها. وتشمل هذه الأجهزة كل ما يمكن أن يستخدمه الإنسان في حياته اليومية، مثل أجهزة الإنذار، والأجهزة القابلة للارتداء، وأنظمة التحكم في درجات الحرارة، وأجهزة الصراف الآلي، وغيرها، مما يساهم في تحسين الكفاءة وتسهيل مختلف الأنشطة.

البيانات الضخمة : هي مجموعات هائلة من البيانات التي يتم تحليلها باستخدام تقنيات حاسوبية متقدمة بهدف اكتشاف الأنماط والاتجاهات، خاصة تلك المرتبطة بسلوك الأفراد وتفاعلاتهم. وتتميز هذه البيانات بعدة خصائص أساسية، مثل الحجم الكبير، والتنوع، والسرعة في المعالجة. كما تُستخدم في مجالات متعددة، من بينها تحديد شرائح العملاء، والكشف عن عمليات الاحتيال، وإدارة المخاطر، وتقديم خدمات مالية مخصصة (لعراب، جمال، 2023، صفحة 235).

4. مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجمهورية العربية المصرية:

1.4. التكنولوجيا المالية في مصر :

وفقًا لتقرير صادر عن موقع eg.andersen.com، تشهد مصر نموًا متسارعًا يجعلها قوة بارزة في قطاع التكنولوجيا المالية، الأمر الذي يساهم في إعادة تشكيل ملامح نظامها المالي. ولا يقتصر هذا التطور على كونه تقدمًا تكنولوجيًا فحسب، بل يُعد محركًا أساسيًا للتحول الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. ومع تلاقي التطور التكنولوجي مع الإصلاحات التنظيمية، لم تعد مصر مجرد مشارك في هذا

المجال، بل أصبحت من الدول الرائدة فيه على المستوى العالمي. ويعكس هذا التقدم النهج الديناميكي الذي تتبعه الدولة في تبني الحلول الرقمية، وتهيئة بيئة متكاملة تجمع بين التكنولوجيا والتمويل لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وشمولاً.

2.4. القوانين واللوائح المتعلقة بصناعة التكنولوجيا المالية في مصر:

يتميز الإطار التنظيمي لصناعة التكنولوجيا المالية في مصر بسلسلة من القوانين واللوائح المصممة لتعزيز الابتكار مع ضمان الاستقرار وحماية المستهلك على النحو الآتي:

قانون البنك المركزي والقطاع المصرفي (القانون رقم 194 لسنة 2020): يُعد هذا القانون خطوة إصلاحية مهمة للمنظومة المصرفية، حيث وضع إطاراً تنظيمياً متطوراً يشمل الخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المالية الحديثة. كما منح البنك المركزي المصري صلاحيات أوسع لترخيص شركات التكنولوجيا المالية والإشراف عليها، لا سيما تلك التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني والأموال الرقمية، بما يعزز الابتكار المالي ويضمن الاستقرار والرقابة في القطاع.

قانون التوقيع الإلكتروني (القانون رقم 15 لسنة 2004): يُعد هذا القانون إطاراً قانونياً مهماً ينظم استخدام التوقيعات والعقود الإلكترونية، مما يدعم تطور المعاملات الرقمية في مجال التكنولوجيا المالية. كما يمنح السجلات والتوقيعات الإلكترونية صفة قانونية معترف بها، وهو ما يساهم في تسهيل إجراء الخدمات والمعاملات المالية عبر الإنترنت بشكل آمن وموثوق.

قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي (القانون رقم 18 لسنة 2019): ينظم هذا القانون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والرقمي، من خلال وضع إطار قانوني يدعم انتشار المعاملات غير النقدية. كما يهدف إلى تعزيز وتشجيع استخدام أدوات الدفع الحديثة، مثل بطاقات الائتمان والخصم، والتحويلات البنكية الإلكترونية، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يساهم في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتطوير قطاع التكنولوجيا المالية.

قانون حماية البيانات (مسودة): رغم أنه لا يزال في مرحلة الصياغة، فمن المتوقع أن يعمل هذا القانون على مواءمة مصر مع المعايير العالمية لحماية البيانات. وسوف ينظم معالجة البيانات الشخصية والتعامل

معها، وهو جانب أساسي من خدمات التكنولوجيا المالية حيث يكون لأمن البيانات والخصوصية أهمية قصوى.

قانون مكافحة غسل الأموال (القانون رقم 80 لسنة 2020) وتعديلاته: يضع هذا القانون إطاراً رقابياً صارماً يهدف إلى مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يفرض على المؤسسات المالية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية، الالتزام بمجموعة من الضوابط والإجراءات، مثل تطبيق مبدأ العناية الواجبة تجاه العملاء، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، والامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة، بما يعزز من نزاهة وشفافية النظام المالي.

3.4. ظهور التكنولوجيا المالية في مصر :

يمكن أن يعزى نمو التكنولوجيا المالية في مصر إلى التقاء عدة عوامل رئيسية، حيث يطالب الشباب الذين يتمتعون بالذكاء الرقمي بشكل متزايد بخدمات مالية أكثر حداثة ويمكن الوصول إليها، وتتم تلبية هذا الطلب من خلال زيادة انتشار الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، مما يخلق بيئة مثالية لحلول التمويل الرقمي؛ علاوة على ذلك، فإن التزام الحكومة المصرية بتعزيز بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا المالية أدى إلى تسريع هذا النمو، بالإضافة إلى المبادرات التي تهدف إلى الشمول المالي والتحول الرقمي على تعزيز ظهور الشركات الناشئة والحلول المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية.

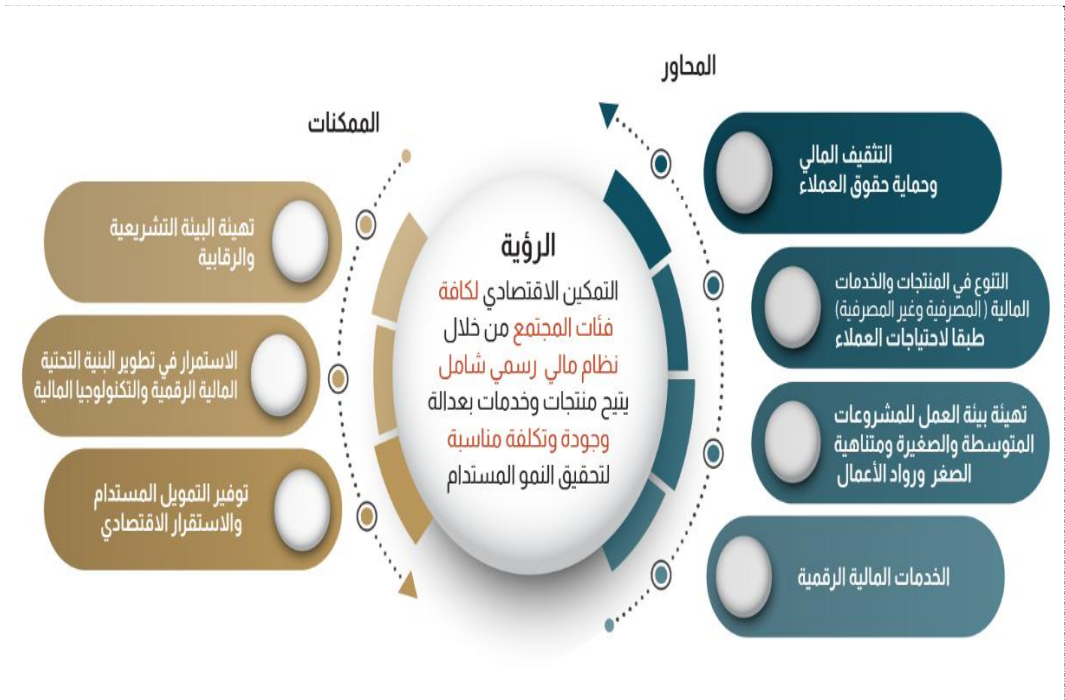
من الأمور الأساسية لنجاح قطاع التكنولوجيا المالية في مصر هي البيئة التنظيمية الداعمة التي أنشأتها الحكومة، وقد لعب البنك المركزي المصري دوراً محورياً في تقديم اللوائح التنظيمية الملائمة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك عمليات الترخيص المبسطة. والجدير بالذكر أن إنشاء البيئة التنظيمية التجريبية للتكنولوجيا المالية للشركات الناشئة يتيح لها اختبار منتجاتها وتحسينها في بيئة خاضعة للمراقبة، مما يقلل من الحواجز التي تعيق الابتكار والاندماج بالسوق، يوعد هذا الإطار القانوني التقدمي أمراً بالغ الأهمية في توفير الدعم والتوجيه اللازمين لمشاريع التكنولوجيا المالية الناشئة.

4.4. الشمول المالي في مصر:

أصدر البنك المركزي المصري تقرير يستعرض السبل العلمية التي اتخذها لقياس مستوى الشمول المالي في مصر من حيث الإتاحة و الاستخدام و جودة الخدمات المالية في إطار وضع أهداف و رؤية واضحة لإعداد و تصميم استراتيجية الشمول المالي و تحديد أولويات التنفيذ.

من خلال الشكل 1. أعلاه ،بين البنك المركزي المصري المحاول و كذا الممكنات بما فيها الاستمرار في تطوير البنية التحتية و المالية الرقمية و التكنولوجيا المالية بهدف تحقيق الرؤية المتمثلة في التمكين الاقتصادي لكافة فئات المجتمع من خلال نظام مالي رسمي شامل يتيح منتجات و خدمات بعدالة و جودة و تكلفة مناسبة لتحقيق النمو المستدام.

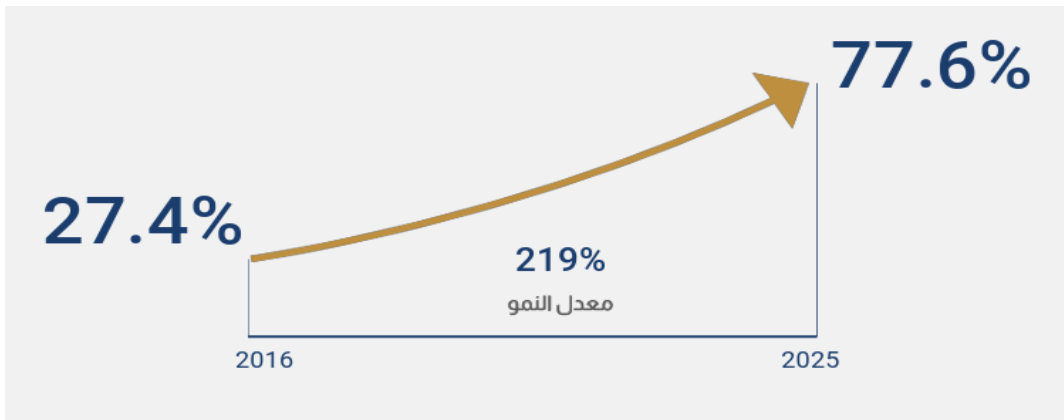
الشكل 1: محاور وممكنات تحقيق الشمول المالي في إطار التحول الرقمي



المصدر: قاعدة البيانات الشمول المالي البنك المركزي مصر .

5.4. مؤشرات الشمول المالي في مصر :

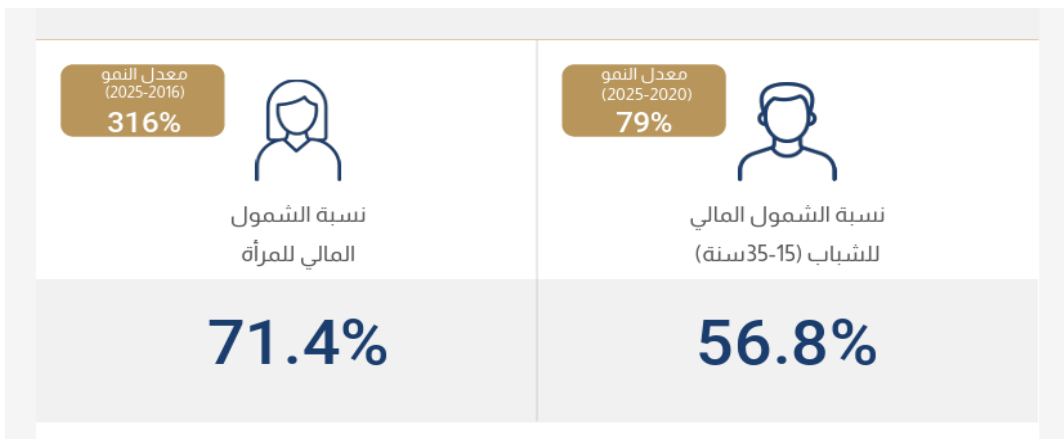
الشكل 2: التطور العام لمؤشر الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016-2025)



المصدر: قاعدة البيانات الشمول المالي البنك المركزي مصر تقرير ديسمبر 2025.

يبرز الشكل 2. التطور العام لمؤشر الشمول المالي في مصر، حيث ارتفعت النسبة من 27.4% سنة 2016 إلى 77.6% سنة 2025، بمعدل نمو إجمالي قدره 219%. ويعكس هذا الارتفاع الكبير نجاح السياسات المالية والتكنولوجية في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

الشكل 3: نسبة الشمول المالي للشباب و الاناث خلال الفترة (2016-2025)



المصدر: قاعدة البيانات الشمول المالي البنك المركزي مصر تقرير ديسمبر 2025.

من خلال الشكل 3. نلاحظ ان نسبة الشباب (15-35 سنة)، فقد بلغت نسبة الشمول المالي 56.8%، مع تحقيق معدل نمو قدره 79% خلال الفترة (2020-2025).، ما يعكس تزايد إقبال هذه الفئة على استخدام الخدمات المالية، خاصة الرقمية منها، نظراً لارتفاع مستوى الوعي التكنولوجي لديهم . أما نسبة الشمول المالي للمرأة في مصر بلغت قيمتها 71.4% بمعدل النمو 316% خلال

الفترة (2016-2025)، وهو ما يدل على تحسن كبير في إدماج المرأة في النظام المالي، نتيجة السياسات الداعمة لتمكينها اقتصادياً وتوسيع نطاق الخدمات المالية الموجهة لها. ويُعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل، من بينها التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، دعم الدولة للتحويل الرقمي، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية لتعزيز الشمول المالي. وبالتالي، تؤكد هذه المؤشرات أن مصر شهدت تقدماً ملموساً في مجال الشمول المالي، غير أن استمرار هذا التطور يتطلب مواصلة دعم الابتكار المالي وتعزيز الثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع.

الجدول 1: تطور الشمول المالي في مصر (2023-2024)

المصدر: قاعدة البيانات الشمول المالي البنك المركزي مصر تقرير 2025.

يوضح الجدول 1. تطور معدلات الشمول المالي في مصر خلال الفترة الممتدة من نهاية عام 2023

الفترة	معدل الشمول المالي	عدد أصحاب حسابات المعاملات
نهاية 2023	70.7%	46.9 مليون
يونيو 2024	71.5%	48.1 مليون
نهاية 2024	74.8%	52 مليون

إلى نهاية عام 2024، مع الإشارة إلى عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات معاملات مالية. يتضح من البيانات أن معدل الشمول المالي في مصر شهد تحسناً تدريجياً ومستمرًا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 70.7% في نهاية عام 2023 إلى 71.5% في يونيو 2024، ليصل إلى 74.8% بنهاية عام 2024. ويعكس هذا الارتفاع نموًا واضحًا في نسبة الأفراد الذين أصبح لديهم وصول إلى الخدمات المالية الرسمية. كما يظهر الجدول زيادة ملحوظة في عدد أصحاب حسابات المعاملات، حيث ارتفع العدد من 46.9 مليون مواطن في نهاية 2023 إلى 48.1 مليون في منتصف 2024، ثم إلى 52 مليون مواطن بنهاية 2024. ويشير ذلك إلى توسع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية، خاصة الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية.

ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل رئيسية، من أبرزها:

- السياسات الحكومية الداعمة للشمول المالي التي تبناها البنك المركزي المصري.

- التوسع في الخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع اللحظي.
 - تحسين البنية التحتية الرقمية وزيادة انتشار الهواتف الذكية والإنترنت.
 - استهداف الفئات غير المخدومة ماليًا من خلال مبادرات وطنية متعددة.
- كما يعكس هذا النمو انتقالًا تدريجيًا من الاعتماد على المعاملات النقدية إلى الاقتصاد الرقمي، وهو ما يعزز كفاءة النظام المالي ويزيد من شفافيته.
- وبالتالي، يمكن اعتبار التجربة المصرية مثالًا ناجحًا نسبيًا في توظيف التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي، خاصة في ظل تحقيق نمو ملحوظ خلال فترة زمنية قصيرة.

6.4. تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي والخدمات في مصر:

تؤدي التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تقليص فجوة الشمول المالي في مصر، خاصة في ظل وجود نسبة كبيرة من الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، حيث أتاحت منصات الدفع الرقمية والمحافظ الإلكترونية وسائل مبتكرة للوصول إلى الخدمات المالية.

كما تواصل الشركات الناشئة في هذا المجال تطوير حلولها، من خلال تقديم خدمات مثل التمويل الأصغر، والإقراض، وإدارة الأموال الشخصية، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتقنية البلوكشين، بهدف تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وتخصيصًا.

ورغم الآفاق الواعدة لقطاع التكنولوجيا المالية في مصر، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات، أبرزها ضرورة تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات والمعاملات الرقمية. كما يُعد نشر الثقافة المالية وتوعية المستخدمين أمرًا أساسيًا لضمان الاستخدام الواسع لهذه الخدمات. إضافة إلى ذلك، يظل تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية عنصرًا مهمًا لبناء نظام مالي متكامل ومستدام.

5. خاتمة:

في ضوء ما سبق، يتضح أن التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية أصبحا من الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول النامية. وتمثل التجربة المصرية نموذجًا بارزًا في هذا المجال، حيث شهدت البلاد طفرة ملحوظة في قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات الأخيرة. فقد ساهمت السياسات الحكومية الداعمة، إلى جانب انتشار استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، في تسريع وتيرة التحول نحو الخدمات المالية الرقمية، مما أدى إلى توسع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية. وتشير البيانات إلى أن نسبة الشمول المالي في مصر بلغت حوالي 70.7% من إجمالي السكان البالغين بحلول عام 2023، مقارنة بمستويات أقل بكثير في السنوات السابقة، وهو ما يعكس التقدم الكبير في هذا المجال.

كما شهد قطاع التكنولوجيا المالية نموًا سريعًا، حيث ارتفع عدد الشركات العاملة فيه بأكثر من 5.5 مرات خلال السنوات الأخيرة، مع وجود أكثر من 177 شركة ناشئة ومزود خدمات مالية رقمية، وهو ما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية.

ولم يقتصر أثر هذا التطور على تحسين الشمول المالي فقط، بل امتد ليشمل دعم النمو الاقتصادي، حيث ساهمت الحلول الرقمية مثل المدفوعات الإلكترونية والمحافظ الرقمية في إدماج شرائح واسعة من المجتمع، خاصة النساء والشباب، إذ ارتفعت نسبة الشمول المالي للنساء بشكل ملحوظ لتتجاوز 70% بحلول عام 2025

وعليه، يمكن القول إن تجربة مصر تؤكد أن الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي يمثلان مسارًا استراتيجيًا لتحقيق شمول مالي مستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التحولات يتطلب الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية، وتحسين الأطر التنظيمية لضمان بيئة مالية أكثر كفاءة وعدالة وشمولًا.

ولا يقتصر هذا التطور إلى تعزيز الشمول المالي فقط، بل يساهم أيضًا في النمو الاقتصادي الأوسع للبلاد، مما يمهد الطريق لمستقبل مالي أكثر شمولًا وتقدمًا من الناحية التكنولوجية.

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك كما يلي:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع نطاق تغطية الإنترنت عالي السرعة وتحسين جودة خدمات الاتصالات، خاصة في المناطق الريفية والنائية.
- دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية عبر تشجيع إنشاء الشركات الناشئة (FinTech) وتوفير حوافز مالية وتشريعية لها، بما يساهم في تنويع الخدمات المالية الرقمية.
- تعزيز الثقافة المالية والرقمية لدى مختلف فئات المجتمع، من خلال إدماج برامج التوعية المالية في المناهج التعليمية وتنظيم حملات توعوية مستمرة.
- تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي بما يواكب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، مع تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الاستقرار المالي وحماية المستهلك.
- توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تصميم منتجات مالية تتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم التحول الرقمي في القطاع المالي، وتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق.
- تحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد، من خلال تقديم حوافز للمستخدمين والتجار لتبني الحلول الرقمية.
- الاهتمام بالأمن السيبراني لحماية المعاملات المالية الرقمية وتعزيز ثقة المستخدمين في الخدمات المالية الإلكترونية.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. قائمة المراجع:

- ابتهال، ب. (2021). ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، عرض التجربة السعودية . مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية. 32 ,
- إمان، ع. خ. (2022). محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا . مجلة المدبر. 13 ,
- بهية، ع. (2023). التكنولوجيا المالية و دورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية . مجلة دراسات في المالية و الإسلامية و التنمية. 99 ,
- حنان، ب. ف. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية -عرض لتجارب دول رائدة .مجلة البشائر الاقتصادية. 111 ,
- خديجة، ع. (2023). واقع الاعتماد على مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا . مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الاقتصادية. 542 ,
- صالح، ط. (2022). إسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية -منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا . مجلة دفاتر اقتصادية. 251 ,
- صباغ، ر. (2020). الشمول المالي غي الدول العربية -واقع وأفاق . مجلة أبعاد اقتصادية. 515 ,
- صبيرة، س. (2023). تفعيل التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر أطروحة دكتوراه . جامعة حسنية بن بوعلي الشلف : جامعة حسنية بن بوعلي الشلف.
- طلبة، م. (2022) . التكنولوجيا المالية و واقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015-2020 .مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال. 04 ,
- عزيز، ب. (2023). التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية . مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة. 793 ,
- علي، ه. أ. (2022). خدمات و أدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية . مجلة جامعة التنمية و البشرية. 50 ,
- كمال، ق. (2023). دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي .مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت. 107 ,
- لعراب، ج. (2023). صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق الشمول المالي و التنمية المستدامة . مجلة التكامل الاقتصادي. 235 ,

عنوان المقال: " أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجمهورية العربية المصرية "

مسعودي، ع. ا. (2023). التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية أدرار .
مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية . 425 ,

نزيهة، ب. ا. (2023). استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 تجارب دولية ناجحة الفليبين ، الهند نموذجا
.مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال . 21 ,